

تقرير

صيغتان لسلسلة الرواتب
73,5% أو 121%؟

وضع رئيس اللجنة النيابية الفرعية، ابراهيم كنعان، تقريراً عن سلاسل الرواتب للموظفين والمعلمين والعسكريين يقترح فيه صيغتين يفصل بينهما هامش واسع غير مقبول: الأولى تنطوي على زيادة بنسبة 73,5% والثانية 121%، إلا أن مضمون التقرير كان واضحاً في ميله إلى الصيغة الأدنى التي ترفضها هيئة التنسيق النقابية لكونها أدنى مما حصلت عليه في مجلس الوزراء

فعلها النائب ابراهيم كنعان، رئيس لجنة المال والموازنة النيابية، ورئيس اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة (المكلفة درس مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب). أعذ تقريره الموعود فأعاد الأمور إلى النقطة الصفر، إذا تبناه بقية النواب. هذا التقرير الموزع عن أعضاء اللجنة تضمن صيغتين لتصحيح سلاسل الرواتب الموظفين في الملاك الإداري العام والسلك الخارجي وأفراد الهيئة التعليمية والعسكريين. الصيغة الأولى تنطوي على تصحيح بنسبة 73,5%، وهي نسبة أدنى من التي يعطيها مشروع القانون المحال من مجلس الوزراء، وبالتالي ترفضها هيئة التنسيق النقابية التي دعت إلى الإضراب العام في 26 الشهر الجاري، فيما الصيغة الثانية تنطوي على تصحيح بنسبة 121%، وهي أعلى من النسبة الملحوظة في مشروع القانون، ويبلغ الفارق بينها وبين الصيغة الأولى 47,5 نقطة مئوية؛ وبالتالي يرفضها «تكتل أصحاب المصالح» الراض لأى ضرائب تطاول ريعه وأرباحه ومنافعه الجمة. وبحسب التقرير، الذي حصلت «الأخبار» على نسخة منه، يتبين أن كلفة تصحيح الرواتب بحسب مشروع القانون تبلغ 3010 مليارات ليرة (مع تعويضات المتعاقدين وأجور الأجراء وتعويضات عن أعمال إضافية وتعويضات مختلفة ونفقات أخرى للرواتب والأجور). هذه الكلفة ستخفّف بحسب صيغة 73,5% إلى 2212 مليار ليرة، فيما



جامعات

انتخابات اليسوعية: نتائج مبكرة وهفاجات

حسين مهدي

بدأت نتائج الانتخابات الطلابية في الجامعة اليسوعية بالظهور باكراً هذا العام، حتى إنها استبقت الحملات الانتخابية للاستحقاق المقرر إجراؤه في 21 الجاري. فلم يكد باب الترشح يقفل أواخر الأسبوع الماضي، حتى أعلنت دائرة الجامعات الفرنكوفونية في مصلحة طلاب القوات اللبنانية فوزها بمقاعد كلية الحقوق في حرم العلوم الاجتماعية في مجمع «هوفلان»، بنتيجة 11-0، وذلك بعد انسحاب التيار الوطني الحر وحليفه حزب الله من المعركة الانتخابية.

وفي زحلة، أدت تسوية، بحسب بيان ثان لمصلحة القوات، إلى فوز طلابها بسبعة مقاعد مقابل مقعدين للمستقلين ومقعد واحد للتيار الوطني الحر.

على كل حال، التسويات ليست غريبة عن انتخابات الجامعة، فقد اعتادت القوى الطلابية اعتمادها في الكليات الصغيرة التي «لا تستحق خوض المعارك واستنزاف الطاقات في كليات مثل التمريض واللاهوت، فتوزعت المقاعد بالتساوي، على أن يختار رئيس هيئة وسطي أو مستقل، وإن كان في غالب الأحيان مقرباً من أحد طرفي النزاع أي القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر. إلا أن هذين الطرفين يلقيان بثقلهما في محاولة الفوز في الأشرقية (أم المعارك) التي تضم كلية إدارة الأعمال، أكبر الكليات، حيث يدرس ما يزيد على 1500 طالب، وكذلك كلية العلوم السياسية وكلية التامين.

انسحاب مرشحي التيار الوطني الحر

وحزب الله من كلية الحقوق، للمرة الأولى، لا يدخل في إطار التسويات السياسية، بل إن أنصار التيار يرفضون نظرية الانسحاب، ويضعون ما حصل في إطار «تجنب الكلية بعض المشاكل»، كما يقول مسؤول التيار في «هوفلان» مارك خوري، الذي برر الخطوة بـ«عدم قدرة التيار على خوض معركة، في ظل جو متوتر ومشحون. وشرح أن هناك أعداداً كبيرة من أبناء «الطائفة الشيعية» في كلية الحقوق، متهماً الفريق الآخر بمحاولة الفوز عبر التحريض الطائفي. وكان بيان القوات قد سال العونيين: «لماذا انسحب طلاب التيار البرتقالي من معركة كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت التي تجري فيها الانتخابات في ظل القانون نفسه الذي يطالبون بتطبيقه في جامعة سيدة اللويزة؟ أم أنهم يرفضون الترشح في

يمنح النظام النسبي المعتمد تمثيلاً حقيقياً للطلاب

تنتظر الجميع هذا العام. يذكر أن الطلاب لا يواجهون مشكلة بالنظام الانتخابي؛ فالنظام النسبي بصيغته المعتمدة ينجح إلى حد كبير في تمثيل جميع الطلاب، ويمنع سيطرة

أي من الأطراف على جميع مقاعد الهيئة الطلابية في كلية معينة إلا في حالة التزكية. وهذه كانت المشكلة الأساسية للتيار العوني في جامعة سيدة اللويزة، إذ شهدت المعركة الأخيرة التي حصلت منذ عامين حصول تحالف 14 آذار على 55% من أصوات الطلاب، فاستطاعوا بذلك السيطرة على معظم مقاعد الهيئة الطلابية. ومقاطعة التيار دفعت القوات وحليفها الكتائب إلى الفوز بـ 42 مقعداً مقابل صفر في ظل غياب أي منافس آخر. القانون الانتخابي مقبول في اليسوعية، على الرغم من بعض الشوائب، وخصوصاً في حجم الدوائر داخل الكليات الصغيرة، أو عدم تحديده لسقف الإنفاق الانتخابي؛ إذ تشتهر الجامعة بالإنفاق الأكبر بين الجامعات، إلا أن النسبية تشكل تمثيلاً حقيقياً وفعالاً للطلاب، وتصعب التكهّن بالفائز، وهذا ما يثير قلق كلا الفريقين، تحديداً في المعارك الأربع الأساسية: معركة كلية الطب، الهندسة، الاقتصاد وإدارة الأعمال.

هكذا تنصدر بيانات الانتصار للقوات وتكتيكات التيار العوني المشهد الانتخابي في الجامعة اليسوعية، وتغيب كما في باقي الجامعات أي برامج متعلقة بالطلاب، وخصوصاً أن الهيئة الطلابية في اليسوعية لا تتمتع بأي قوة فعلية. أما الأقساط التي ارتفعت في الجامعة بنسبة 10% فلم تشكل أي جاذب فعلي من الأحزاب لإضافتها إلى برنامجها الانتخابية، في ظل ثقة عمياء بان الطلاب مهما كانت البرامج والوعود الانتخابية سيصوتون وفق خلفياتهم السياسية، الحزبية والطائفية.



انسحاب التيار الوطني الحر من كلية الحقوق تفادياً للمشاكل (أرشيف - مروان بو حيدر)